سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس الوزراء مترئسا اجتماع لجنة متابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في البلاد بحضور وزيرة الأشغال د.نورة المشعان ووزير شؤون البلدية وشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر ورئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح الماجد ووكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.عادل الزامل وأنوار الداهش

وزيرة الأشغال د.نورة المشعان ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر

سموه ترأس الاجتماع الـ41 للجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ المشاريع وأكد أهمية تعميق الروابط الاقتصادية مع دول العالم

رئيس الوزراء: دور محوري للمشاريع التنموية الكبرى في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل للمواطنين

مواصلة التنسيق المشترك مع حكومات الدول بما يعكس التزامنا بتعزيز العلاقات الإستراتيجية خاصة فيما يتعلق بزيادة التوسع في تنفيذ المشاريع الكبرى

كونا: ترأس سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء في قصر بيان اجتماع اللجنة الوزارية رقم (41) لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في البلاد.

وبحث الاجتماع آخر مستجدات تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى لا سيما فيما يتعلق بالتعاون مع الحكومات الشقيقة والصديقة في مشروع ميناء مبارك الكبير والتعاون في مجال منظومة الطاقة الكهربائية وتطوير الطاقة المتجددة والتعاون بشأن منظومة خضراء منخفضة الكربون لإعادة تدوير النفايات والتعاون في مجال التطوير الإسكاني والتعاون في مجال البنية التحتية البيئية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي والتعاون في مجال المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية، إضافة إلى مجالات أخرى تتعلق بمكافحة التصحر.

ووجه سمو رئيس مجلس الوزراء أعضاء اللجنة الوزارية بالسير قدما نحو التنسيق المشترك بين حكومة دولة الكويت وحكومات الدول الشقيقة والصديقة بما يعكس التزام البلاد القوي والجاد بتعزيز العلاقات الاستراتيجية مع كافة الدول التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة خاصة فيما يتعلق بزيادة التوسع في تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى في البلاد ما يشكل خطوة مهمة لتعميق الروابط الاقتصادية بينها وبين دول العالم.

وأكد سموه على أهمية الدور المحوري للمشاريع التنموية الكبرى في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل الوظيفية النوعية للمواطن التي تأتي مصلحته في المقدمة عند وضع الخطط والأهداف التنموية الاستراتيجية للبلاد تحقيقا للتوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد.

وناقش الاجتماع متابعة كافة تفاصيل تقارير ومستجدات الجهات الحكومية المعنية في إجراءات تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى.

وقدم وكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.عادل الزامل عرضا يتعلق بمنظومة الطاقة الكهربائية وتطوير الطاقة المتجددة تضمن خطة العمل واستراتيجيات وبرامج الوزارة على مدى الثلاث سنوات المقبلة وتفاصيل البرنامج الزمني لتشغيل محطات الطاقة الشمسية الجديدة.

حضر الاجتماع وزيرة الأشغال العامة د.نورة المشعان ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر ورئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح الماجد ووكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.عادل الزامل.

وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري ورئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح الماجد ووكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.عادل الزامل وأنوار الداهش

يرتكز على حزمة محاور إستراتيجية متكاملة إلى جانب الدعم الواسع لالتزامات البلاد الدولية وإظهار وجهها الحضاري

تكليفات مجلس الوزراء في 2025.. مسار إصلاحي متصاعد لاستدامة النمو الوطني

كونا: كشفت حزمة التكليفات الصادرة عن مجلس الوزراء خلال العام 2025 لوزارات وجهات الدولة عن مسار إصلاحي متصاعد لدعم استدامة النمو الوطني يرتكز على حزمة محاور استراتيجية متكاملة إلى جانب الدعم الواسع لالتزامات البلاد الدولية وإظهار وجهها الحضاري.

وتوزعت تلك التكليفات على مدار العام بدءا من تسريع المشروعات التنموية الكبرى والإصلاح المالي والاقتصادي مرورا بتطوير البنية التحتية والتنمية البشرية والخدمات اللوجستية بالتوازي مع جهود مركزة لتعزيز الحوكمة ورفع كفاءة الأداء الحكومي.

وشكّل المحور المالي والاقتصادي عصب أساس للتكليفات الحكومية، مجسدا الحرص على تطبيق إصلاحات هيكلية تعزز الاستقرار المالي وتضبط المصروفات وتحصن المال العام وتزيد من قدرة الدولة على تعظيم الاستفادة من أصولها ومواردها.

وفي هذا الإطار، جاءت تكليفات مجلس الوزراء إلى وزارة المالية بشأن العمل على تنفيذ الإصلاحات المالية الهيكلية لتحقيق التوازن المالي والحفاظ على استدامة وقوة الاقتصاد علاوة على التكاليف المتعلقة بتفاصيل مشروعات مراسيم بقوانين ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة للسنة المالية 2025 ـ 2026.

واستمرارا للجهود الحكومية التي أسفرت عن رفع التصنيف السيادي للكويت من المرتبة (+A) إلى (ـAA) مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة، كلف المجلس وزير المالية بموافاة مجلس الوزراء بتقرير دوري كل 6 أشهر بآخر المستجدات بشأن التصنيف الائتماني للكويت.

وفي ضوء المراجعة الشاملة لمواطن الهدر بالميزانية وتطبيقا لقواعد العدالة بين الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية أسفر تكليف مجلس الوزراء لوزارة المالية وديوان الخدمة المدنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن قرار بتعديل المعاشات ووقف المكافآت الاستثنائية المقررة استنادا إلى حكم المادة (80) من قانون التأمينات الاجتماعية.

كما وجهت الحكومة تكليفاتها إلى إعادة النظر في أسعار الخدمات إلى جانب حزمة من التكليفات ذات الصلة بأملاك الدولة تشمل تكليف وزارة المالية بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع والجهات التي تراها مناسبة لإدارة وتنظيم واستغلال والتصرف في أملاك الدولة لتكون تحت مظلة جهة حكومية واحدة وهي قطاع أملاك الدولة في وزارة المالية.

وعهد مجلس الوزراء إلى عدد من الوزارات والجهات بالتنسيق لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإزالة كل التعديات الواقعة على القسائم المخصصة لتلك الجهات علاوة على إصدار تكليفات أخرى لجهات عدة بحصر حالات التعدي أو التعرض على أملاك الدولة المخصصة لهم مع اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإزالة تلك التعديات (إن وجدت).

وبهدف دعم جهود لجنة متابعة قضايا المال العام وتحقيق نتائج ملموسة لاسترداد الأموال العامة كلف مجلس الوزراء كل الجهات بالتعاون مع اللجنة في متابعاتها الدقيقة والمستمرة للقضايا المعروضة أمام الجهات القضائية.

كما كلف المجلس الجهات الحكومية المعنية بتشديد رقابتها وتنسيق الجهود بين كل الجهات الحكومية لمكافحة تهريب المواد التموينية المدعومة خارج البلاد، وذلك حفاظا على المال العام.

وركزت تكليفات مجلس الوزراء على العديد من المشاريع والمبادرات التنموية شملت استكمال جهود تنفيذ مشروعات السكك الحديدية وأنظمة النقل السريع إلى جانب دفع التنسيق بين 7 وزارات وجهات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الخطة المشتركة المتعلقة بمشروع المسار الثقافي في مدينة الكويت حيز التنفيذ.

وكلف المجلس الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتنسيق مع الجهات المعنية بالخطة التنموية السنوية 2025 ـ 2026 لتذليل جميع المعوقات التي تواجه الخطة.

وفي خطوة تواكب توجهات الدولة في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وجودة الحياة الشاملة، كلف مجلس الوزراء جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بالالتزام الكامل بتطبيق أحكام كود البناء وكود الكويت لإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة واعتمادهما مرجعين إلزاميين في جميع مشاريع الدولة الحالية والمستقبلية دون استثناء.

وألزم المجلس جميع الجهات بتعميم القرار الوزاري بتعديل بعض أحكام القرار رقم 206 لسنة 2009 بشأن تنظيم أعمال البناء والجداول الملحقة به ورفعها على مواقعها الإلكترونية الرسمية.

وفي ملف تعزيز البنية التحتية والخدمات اللوجستية والاستراتيجية، صوبت تكليفات المجلس على دعم الأمن الغذائي والاقتصادي والدوائي والطاقة المستدامة، حيث كلف المجلس وزارة التجارة والصناعة بتقديم تقرير دوري حول مشروع مراكز التموين الاستراتيجية وعهد إلى وزارة الصحة استكمال جهودها لتعزيز منظومة الأمن الدوائي بالدولة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

واستهدف المجلس تحقيق نقلة نوعية في تطوير منظومة الشحن الجوي بما يواكب التوجهات الاستراتيجية للدولة نحو تحسين بيئة الأعمال وتيسير حركة البضائع، وذلك من خلال تكليف الهيئة العامة للطيران المدني استكمال جهودها الحثيثة وتفعيل اختصاصاتها والإسراع بإنجاز مشروع منطقة الشحن الجوي في مطار الكويت الدولي واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة برفع كفاءة خدمات الشحن والطيران وفقا لقانون إنشائها.

وفي إطار التحول الطاقي كلف المجلس 12 جهة حكومية بتقديم الدعم اللازم لتيسير تنفيذ دراسة الخطة التنفيذية للتحول في مجال الطاقة بالكويت وتوصياتها والعمل على تحويل نتائجها إلى خطوات عملية ملموسة تسهم في تحقيق هدف الكويت بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060، وذلك التزاما بالتعهدات الدولية للكويت.

بالتوازي مع ذلك كلف المجلس وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة بالتعاون والتنسيق مع وزير الأشغال العامة بتحديد كافة الاستخدامات المثلى للمياه المعالجة في برامج التنمية المستدامة بما في ذلك إنشاء بحيرات صناعية وممرات مائية طويلة باستخدام المياه المعالجة للحفاظ على الحياة الفطرية والغطاء النباتي.

وعلى صعيد التنمية البشرية والاجتماعية، ركزت التكليفات على حزمة قطاعات أساسية شملت الصحة والتعليم والإسكان، حيث كلف وزير التربية باستكمال الجهود المبذولة والإجراءات المتعلقة بخطة إصلاح وزارة التربية علاوة على تكليف وزارة الصحة بالتنسيق مع الجهات المعنية لإعداد المخططات الأولية لمدينتي صباح الأحمد الطبية والمطلاع الطبية وفقا للمعايير العالمية لتقديم أفضل الخدمات.

وكلف المجلس وزارة الصحة بموافاته بتقرير دوري كل 6 أشهر حول آخر التطورات والمستجدات بشأن إجراءات معالجة تحديات ملف العلاج بالخارج والمتعلقة بحوكمة إجازة مرافق مريض على النفقة الخاصة.

كما كلف «الصحة» بتفعيل خدمة الإخلاء الطبي واستحداث المكتب الصحي الافتراضي وحوكمة حالات تحمل النفقات وحوكمة حالات ابتعاث العلاج بالخارج والصرف والتسويات المالية للمطالبات وتوقيع مذكرات التفاهم وحالات زراعة الكبد وتوطين الخدمات الصحية.

ومن منطلق حرص الحكومة على متابعة المشاريع الإسكانية، تم تكليف المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالمضي قدما بتنفيذ المشاريع الإسكانية وخدماتها وفقا للبرنامج الزمني والخطة التي تم إعدادها بهذا الشأن.

كما امتدت تكليفات المجلس لتحديث آليات الدعم الاجتماعي من خلال مشروع مرسوم بقانون بتعديل المادة 16 من القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة والذي عهد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع إعداد مذكرته الإيضاحية.

وضمن حزمة قرارات بشأن متابعة وتسهيل الإجراءات المتخذة لمن سحبت منهم الجنسية الكويتية التي اكتسبوها وفقا لنص المادة الخامسة فقرة (1) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (فئة الأعمال الجليلة) أو وفقا للمادة الثامنة (فئة زوجات الكويتيين الأجنبيات) برز التكليف الحكومي إلى بنك الكويت المركزي لتوجيه كافة البنوك تسهيل عملية فتح الحسابات البنكية واستمرار القائم منها لمن سحبت جنسياتهم من الفئتين.

وتعزيزا للحوكمة ورفع كفاءة الأداء كلف مجلس الوزراء كافة الجهات الحكومية بمتابعة وتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير السنوي لجهاز متابعة الأداء الحكومي عن عام 2024 والذي يحتوي على 6 محاور.

وكلف المجلس ديوان الخدمة المدنية بوضع آلية لمحاسبة الموظف المتغيب عن العمل دون إذن بما يضمن تعزيز الانضباط الوظيفي ورفع كفاءة الأداء، وذلك من خلال انعكاس التغيب عن العمل دون إذن على التقييم السنوي ومكافأة الأعمال الممتازة والترقية.

وأظهر المجلس دعما كاملا لالتزامات البلاد الدولية وإبراز وجه الكويت الحضاري، لاسيما عبر تكليفه كافة الجهات الحكومية المعنية بالتعاون مع اللجنة العليا لتنظيم فعاليات (الكويت عاصمة الثقافة العربية والإعلام العربي 2025) لتذليل كافة المعوقات التي قد تواجه أعمال اللجنة.

إلى ذلك، عملت اللجان المنبثقة من مجلس الوزراء على توسيع نطاق التنسيق بين الجهات الحكومية لتنفيذ التكليفات الحكومية، حيث تدفع لجنة متابعة الاتفاقيات مع الصين مسارات التعاون المشترك في القطاعات التنموية بالتوازي مع تسارع جهود اللجنة التنسيقية للمشاريع الإسكانية إلى جانب تحرك لجنة الأمن الغذائي والدوائي والمائي مع 29 جهة حكومية لتعزيز استراتيجيات البلاد على هذا الصعيد.

المحور	أبرز تكليفات وإجراءات مجلس الوزراء الكويتي خلال 2025
الإصلاح المالي والاقتصادي	تنفيذ إصلاحات هيكلية لتحقيق التوازن المالي، متابعة التصنيف الائتماني بشكل نصف سنوي، ضبط المصروفات، مراجعة الهدر، تعديل المعاشات ووقف المكافآت الاستثنائية وفق قانون التأمينات
حماية المال العام	إزالة التعديات على أملاك الدولة، توحيد إدارة أملاك الدولة تحت وزارة المالية، مكافحة تهريب المواد التموينية، دعم لجنة متابعة قضايا المال العام
التنمية والمشروعات الكبرى	تسريع مشاريع السكك الحديدية والنقل السريع، تنفيذ مشروع المسار الثقافي، تذليل معوقات خطة التنمية 2025–2026
الحوكمة والأداء الحكومي	تنفيذ توصيات جهاز متابعة الأداء الحكومي، محاسبة المتغيبين عن العمل، رفع كفاءة الانضباط الوظيفي
البنية التحتية والتنمية الحضرية	الالتزام بكود البناء وكود إمكانية الوصول لذوي الإعاقة، تحديث أنظمة البناء ونشرها إلكترونياً
الأمن الغذائي والدوائي	متابعة مراكز التموين الاستراتيجية، تعزيز منظومة الأمن الدوائي، تنسيق بين الجهات المعنية
الخدمات اللوجستية	تطوير منظومة الشحن الجوي، الإسراع بإنجاز منطقة الشحن في مطار الكويت الدولي
الطاقة والاستدامة	تنفيذ خطة التحول الطاقي، دعم هدف الحياد الكربوني 2060، تعظيم استخدام المياه المعالجة
الصحة	تطوير مدن طبية جديدة، حوكمة العلاج بالخارج، تفعيل الإخلاء الطبي والمكتب الصحي الافتراضي
التعليم والإسكان	استكمال إصلاح التعليم، تسريع المشاريع الإسكانية وفق الجداول الزمنية المعتمدة
الدعم الاجتماعي	تحديث قانون المساعدات العامة، تسهيل الإجراءات البنكية لفئات محددة
الالتزامات الدولية	دعم فعاليات الكويت عاصمة الثقافة والإعلام العربي 2025، تعزيز التعاون الدولي